عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٠ ، من ٢١،٤ ٪ الى ١٨،٩ ٪ . وكان الانخفاض في بعض القطاعات على النحو التالي : في الصناعة من ١٩،٥ ٪ الى ١٦،٤ ٪ ، في البناء من ٢٨،٩ ٪ الى ٢٢،٤ ٪ وفي النقل من ٢٤،٥ ٪ الى ٢٠،٧ ٪ (١٢). هذا والزم الهستدروت ببيع جزء او كامل حصصه في عدة مشروعات الى شركات اجنبية او الاشتراك مع هذه الشركات في مشاريع جديدة . وعلى سبيل المثال ، عرض شارل كلور ، رجل الاعمال البريطاني ، الذي يملك شركة الكترونية ضخمة (تلكو) في انكلترا ، عرض دمجها مع شركة تلراد التابعة لشركة « كور » الاسرائيلية ووزارة الدفاع(١٣). ان اتجاه اشراك الشركات الاجنبية بمؤسسات الهستدروت قد عبر عنه ممثل الهستدروت ، اشير يدلين، اثناء مؤتمر الملياردير ، اذ قال : « ان حفرات عوفديم (التابعة للهستدروت) تتطلع باهتمام لاقامة الصلة مع رجال الاعمال الاجانب بغية جذب الاستثمارات الاجنبية »(١٤). هذا وبين المشاريع المقدمة من قبل الهستدروت للمؤتمر الاقتصادي ، توجد عروض حول توسيع فنادق موجودة في ايلات (فندق ايلات) وفي القدس (فندق « موريه ») وكذلك بناء فنادق جديدة في منطقة تل ابيب — وقدر نصيب مساهمة الرأسماليين الاجانب في هذا المشروع السياسي بـ ٥٠ ٪ (١٥). كما باعت شركة « كور » والشركة المركزية في عام ١٩٧١ مصالحها في شركة الباصات الانكليزية « ليلند »(١٦).

المناطق المحتلة

علقت اسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ أهمية خاصة للمناطق المحتلة بهدف : استغلال هذه المناطق ونهبها (استخدام اليد العاملة العربية الرخيصة ، واستغلال الموارد الطبيعية ...) ، ربط اقتصادها بالاقتصاد الاسرائيلي ، استخدام المناطق المحتلة لنفاذ البضائع المصنعة الاسرائيلية الى الدول العربية .

لقد حدد تقرير لوزارة الدفاع الاسرائيلية حول « التطور والوضع الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء » طبيعة العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة على النحو التالي : تعتبر هذه المناطق سوقا مكملا للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية ، خاصة اليد العاملة ، للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية اخرى »(١٧).

١ — صادرات وواردات المناطق المحتلة :

تبنت اسرائيل ، بالنسبة للمناطق المحتلة ، سياسة « الجسور المفتوحة » التي هي جسور مفتوحة باتجاه واحد ، اي السماح للضفة الغربية وغزة بالتصدير للضفة الشرقية والدول العربية ، ومنعها من الاستيراد من هذه الاخيرة الا بعد سماح من سلطات الاحتلال . ويقول تقرير لوزارة الدفاع الاسرائيلية : « في الواقع ، ان حرب الايام الستة قد أدت الى ازالة « الخط الاخضر » الذي كان يفصل اسرائيل عن المناطق التي تديرها حاليا ومن المحتم والطبيعي ان تعتمد هذه المناطق الآن على اسرائيل في كل الخدمات والمسائل الاقتصادية »(١٨). هذا وازداد اعتماد الاراضي المحتلة الاقتصادي على اسرائيل خلال السنوات الاخيرة . فقد قفزت وارداتها من اسرائيل من ١٨٧ر٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ٥٤٤ر٢ مليون ليرة عام ١٩٧٢ ، اي انها استوردت من اسرائيل ٧٦ر٥ ٪ من مجمل حاجاتها عام ١٩٦٨ و٨٤ر١ ٪ عام ١٩٧٢ . وتشير الاحصائيات الاسرائيلية الى أن هذه الواردات تتكون بشكل رئيسي من البضائع المصنعة . ففي عام ١٩٦٨ ، كان ٧٣ر٣ ٪ من واردات المناطق المحتلة من اسرائيل بضائع مصنعة وارتفعت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت اكثر من ٨٤ ٪ عام١٩٧٢(١٩).